

التراث المكتوب بالمكتبات التونسية بين مخاطر فقدان واستراتيجيات التثمين

*Le patrimoine écrit dans les bibliothèques tunisiennes :
entre les dangers de perte et la stratégie de valorisation*

د. آمنة المداني

madani_emna@yahoo.fr

جامعة منوبة - المعهد العالي للتوثيق - تونس

أستاذة جامعية

عضو بوحدة البحث "المكتبة الرقمية والتراث"

رئيس مصلحة الدوريات بدار الكتب الوطنية سابقا



مستخلص : في ظل ارتفاع سقف المخاطر الطبيعية والبشرية والتقنية وتشتت الأرصدة وعدم خضوعها لمقاييس حفظ علمية، يبدو أن الرهان اليوم، لا يتعلق فقط بمدى قدرتنا على الانتاج المعرفي، مواكبة لتكثف انتاج المعلومة وامتلاكها وتطور وسائل تنقلها ومعالجتها، وإنما كذلك بمدى نجاعتنا في حفظ ومناولة ما أنتج تاريخيا، بالبلاد التونسية من ثروات معرفية.

في هذا الاطار تنزل موضوع دراستنا حول التراث المكتوب بالمكتبات التونسية، والمهدد بالتلف والفقدان نتيجة الإهمال وسوء الاستعمال، الأمر الذي جعلنا نفكر في مدى قدرتنا كأخصائي مكتبات على حفظها بشكل علمي يمكننا فيما بعد من مناولتها دون الضرر بها.

حتى تكون معالجتنا لمسألة الكتاب القديم بالمكتبات معالجة علمية، فقد وجدنا انفسنا أمام حتمية تقديم معالجة علائقية بين جملة من التخصصات العلمية، استوجبت الجمع بين المقاربة التاريخية من ناحية والمقاربة التقنية التوثيقية من ناحية أخرى، حيث ألزمتنا هذه المنهجية إتباع جملة من المراحل النظرية والميدانية، لنقف في مرحلة اولى على إبراز ثراء التراث المعرفي بالبلاد التونسية مع التطرق الى ديناميكية تشكل هذه الذاكرة التي

أضحت اليوم معرضة لمختلف الأخطار وتستوجب وضع ومخطط إنقاذ لهذه الثروات المكتوبة، ثم إتاحة عبر استغلال وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وما توفره من خدمات للنفاذ الى المعلومة عن بعد، حتى يكتمل معنى تثمين التراث المكتوب.

الكلمات المفتاح : التراث المكتوب / التراث اللامادي / المعرفة / تونس / التثمين / الحفظ / المناولة

Résumé : Étant donné le taux croissant des risques naturels, humains et techniques, ainsi que l'éparpillement des fonds, non soumis aux normes scientifiques de conservation, il semble que le pari, aujourd'hui, n'est pas seulement lié à notre potentiel de production des connaissances, pour suivre le rythme intensif de production et de possession de l'information, ainsi que le développement des moyens de leur transfert et de traitement, mais aussi l'étendue de notre capacité à préserver et à gérer ce qui a été produit historiquement en Tunisie.

C'est dans ce contexte, que nous allons étudier le sujet du patrimoine écrit dans les bibliothèques tunisiennes, menacées des dégâts et de pertes en raison de la négligence et de la mauvaise utilisation, ce qui nous a fait penser au mesure de notre capacité en tant que spécialistes des bibliothèques à les préserver scientifiquement, afin de pouvoir les gérer plus tard sans les nuire.

Afin d'entamer une étude scientifique à la question des livres anciens dans les bibliothèques, nous nous sommes trouvés confrontés à l'impératif de fournir un traitement relationnel avec d'autres disciplines scientifiques, ce qui a nécessité de présenter une approche historique d'une part et une approche documentaire technique d'autre part. Par conséquent, cette méthode nous a guidés à présenter, la valeur du patrimoine cognitif en Tunisie, tout en abordant la dynamique de constitution de cette mémoire, qui est maintenant exposée à divers dangers et impose l'instauration d'une politique et d'un plan de sauvetage puis d'accès grâce à l'exploitation des nouvelles technologies qui autorise la disponibilité d'accès à l'information à distance, afin de compléter le sens de la valorisation du patrimoine écrit.

Mots clés : Patrimoine écrit / Patrimoine immatériel / Savoir / Tunisie / Valorisation / Conservation / Accès.

Abstract : Given the increasing rate of natural, human and technical risks, in addition to books scattering and the lack of scientific standards to conserve them, it seems that the bet, nowadays, is not only related to our potential to produce knowledge as well as to keep up with the higher density of producing, getting and transferring information, but also being efficient to conserve and introduce Tunisian wealth of knowledge.

Therefore, our study, here, is about the written patrimony in the Tunisian libraries, which is threatened with damage, disappearance and loss as a result of neglect and misuse. This issue leads us to think about our potential, as librarians, to scientifically conserve books safely.

To scientifically study the issue of old books in the libraries, it is necessary to deal with this topic through introducing multidisciplinary disciplines. On the one hand, through introducing the historical approach and on the other hand through using the documentary technical approach. Consequently, this method has guided us to follow a set of steps, to highlight the important value of cognitive patrimony in Tunisia and how it was gathered, and to develop a scientific and practical rescue plan to protect it. This will be by using modern virtual technologies that facilitate an easy access to our written patrimony.

Key words : Written patrimony / immaterial patrimony / Knowledge / Tunisia / Valorization / Conservation / access.

تقديم

يدرك المطّلع على التراث المكتوب بالبلاد التونسية والذي تشكل بفعل حراك معرفي وسياسي واجتماعي، والانفتاح على أنماط الكتابة، ثراءه على مستوى مصدر المعرفة ومضمونه ولغة وتقنيات تدوينه. لكن رغم عمق ما وثقه لنا هذا التراث، إلا أن عديد الثغرات مازالت تعرقل محاولات حفظه وتأمين المناولة السليمة له، حيث أنه يشهد تشتت، فهذا التراث المكتوب غير محصور في مؤسسات الدولة الرسمية فقط، وإنما هو موزع بشكل غير منظم وغير مفهرس في عديد المكتبات الخاصة. وإلى جانب تبعثره، فهو معرض إلى شتى أنواع المخاطر، من ضياع وإتلاف وحرق وسوء استغلال وعدم القدرة على مناولته للقراء.

كما أن ما يثير التساؤل حول هذه النفائس والثروات المعرفية هو صعوبة إقامة الدليل على وجود نسخة تعويضية بالبلاد التونسية في صورة تعرض المخزون الأصلي للإتلاف بأي شكل من الأشكال، وربما السؤال الأكثر حيرة وألما معرفيا هو ذلك السؤال المتعلق بمصير ملامح مسيرة تفكير وبحث أحد الأعلام التونسيين بإعتباره جزء من تاريخ البلاد، في صورة اندثار منتجاته المعرفية.

كذلك يجد السؤال حول موضوع دراستنا مبرره في ما رصدناه من سوء تنسيق بين المؤسسات العمومية المعنية بحفظ التراث الوطني المكتوب، ومن غياب الوعي لدى المسؤولين والأعوان بأهمية الحفظ العلمي. وبالتالي فإن السؤال حول قيمة التكنولوجيا الحديثة

لدعم حفظ الوثائق، يعد مبررا إضافيا لسؤالنا حول التراث المكتوب بالبلاد التونسية، إذ أنّ المخابر التونسية الموجهة لصيانة الوثائق لم تبلغ عمليا مستوى المعايير العالمية لتأمين سلامة الوثيقة المريضة، كما أن أغلب مؤسساتنا مازالت تعاني من نقص الخبرات العلمية والإطارات المختصة في تقنيات الحفظ وتفتقر إلى الدقة في توزيع وتوظيف الإطارات المختصة. ولعلّ ما يضعنا اليوم أمام مسؤوليتنا التاريخية، بإعتبارنا أخصائي مكتبات وتوثيق، هو مجرد إعادة السؤال عن مصير هذا المخزون في صورة تعرض إحدى مؤسسات الحفظ والتوثيق إلى إحدى الكوارث الطبيعية؟ كل هذه المبررات دفعتنا للتفكير في مدى قدرتنا على حفظ شتات هذا المنحدر المعرفي المكتوب بشكل علمي، من شأنه فيما بعد أن يعطينا فرصة إتاحتها بسهولة ويسر دون الضرر به، بإعتباره ثروة إنسانية بدأت تحف بها مخاطر الإهمال والاندثار. لذا فإنه لمن الحكمة إزاء هذه الأوضاع الخطيرة التي تمر بها الوثيقة، أن نشعر بحالة عدم الرضا وأن نسخر جهدا أكبر وعناية أكثر تقنية، لتلافي ما يمكن أن يصيب تراثنا المكتوب، من خلال تفعيل سياسة الحفظ عبر جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تضمن سلامة الوثيقة الأصلية وتجنبها كثافة الإستعمال اليدوي. ولعلّ هذا ما ساعدنا على صياغة الإشكالية التي سنقيم فيها علاقة تلازم ضرورية بين التراث المكتوب بإعتباره إنتاجا إنسانيا، وبين الفاعلين المكلفين بحفظه ومناولته، لتنتسب عن المدى الذي يكتسب فيه التراث المكتوب

التراث أكلا لماً" (سورة الفجر، الآية 19). ولكن رغم قدم بناء هذا المصطلح في المرجعية الدينية، إلا أنه بالنسبة للعلوم الإنسانية، يعتبر حديث الاستعمال والتوظيف المعرفي، وهو ما أكده محمد عابد الجابري في قوله أنّ مصطلح التراث لم يكن حاضرا في خطاب أسلافنا ولا في حقل تفكيرهم (الجابري، محمد عابد، 1980، ص22)، لذلك بقي المصطلح معطل الاستعمال العلمي ومخزونا في ذاكرة اللسان العربي في انتظار تطور العلوم الإنسانية التي التحمت به وشحنته بمعاني ودلالات علمية جديدة ساهمت في إخراجها من مجال اللفظ إلى مجال المفهوم العلمي.

ويذهب حسن حنفي إلى أنّ التراث هو مجموع التفسير التي يعطيها كلّ جيل بناء على متطلباته، خاصة وأنّ الأصول التي صدر عنها التراث تسمح بالتعدد، فليس التراث مجموعة من العقائد النظرية الثابتة والحقائق التي لا تتغير، بل هو مجموع التحقيقات في هذه النظريات في ظرف وموقف تاريخي معيّن (حنفي، حسن، 1980، ص11).

ويرى محمد فنطر أنّ التراث هو المنحدر الثقافي الأثقل وزنا من الصلات العرقية، ففيه الديني والروحاني والوجداني والذهني وفيه المادي (فنطر، محمد، 1976، ص31)، ولا يختلف معه غالي شكري الذي عرّف التراث بما هو مجموع التاريخ المادي والمعنوي للأمة منذ أقدم العصور إلى اليوم (غالي، شكري، 1973، ص29).

في تونس فعاليته بقدرة القائمين عليه، على حفظه ومناولته؟

سنعمل إذا من خلال البحث في هذه الإشكالية على القطع مع التفكير في التراث المكتوب كمجرد مخزون، لأنّ من شأن ذلك أن يحيد به عن مجال المعالجة العلمية، ولنثبت أن معالجة المسألة تكون في علاقتها بقيمة الحفظ وقيمة الإتاحة بالمكتبات ومراكز المعلومات، خاصّة وأنّ عملية التأريخ للتراث المكتوب قد مكنتنا من إظهار الحدود غير المتوازنة بين ما نملك، وبين إمكانيات توفير السلامة له وسبل استغلاله، محاولين في ذلك أن نعيد النظر في طبيعة العلاقة بين علم التاريخ والتراث من ناحية وعلم المكتبات والتوثيق من ناحية أخرى، وهما اختصاصان طالما فصل بينهما بحجة التخصص المعرفي، رغم أنهما يستدعيان بعضهما البعض، ويحيل الواحد منهما على الآخر، ويستدعيان في نفس الوقت بعض العلوم المخبرية مثل علم البيولوجيا والمناخ، إضافة إلى التدخل التكنولوجي، قصد الإلمام بجوانب الموضوع.

1. في مفهوم التراث

يطلق مصطلح التراث المكتوب بشكل عام على مجال واسع للأثار المكتوبة كالألواح من الصلصال والبردي، المسلات الخشبية المصقولة، جذاذات من خيزران، رق، ورق مصنع أو أوعية ممغنطة أو شبكات حديثة للمعلومات.

وقد استند العرب في تعريفهم للتراث على المرجعية الدينية، حيث ذكر في القرآن بقوله تعالى "وتأكلون

2. ملامح التراث التونسي المكتوب وديناميكية تشكله

إنّ ما تزخر به البلاد التونسية من مدونات قديمة اكتسبت في زمننا صفة الثروة ليست بالأمر المسقط على المجتمع إذ لا يمكن بأي شكل من الأشكال، فصل الأحداث المحلية عما يحيط بها في محيطها الخارجي، ولا عن محيطها الضيق. حيث تطورت العلاقات الخارجية، وتدعمت أثناءها الروابط المعرفية مع الشرق وما لزم ذلك من تأثير فكري وتفاعل اجتماعي وسياسي بفعل حركات تنقل المفكرين والعلماء وطالبي العلم في الاتجاهين : من داخل البلاد التونسية إلى البلدان الشرقية الإسلامية، أو من دول الشرق إلى داخل البلاد التونسية.

كما لم يقتصر هذا الحراك على الشرق فقط، وإنما شمل كذلك مختلف الدول الأوروبية التي بدأت تبحث عن مسالك اقتصادية جديدة في دول شمال إفريقيا، فكانت أطماعها الاستعمارية الممنهجة مسبوقة بإستراتيجيات تعمير غير مباشرة تمثلت في قدوم المستكشفين والعلماء والرحالة والعسكريين واللاجئين المهاجرين، الذين نقلوا معهم بضائعهم وأفكارهم وتقنياتهم الحديثة.

كان لهذا الحراك، بالغ التأثير على النخبة التونسية، ووضعها في ثنائية متصارعة، كانت محكومة بامتداد ثقافي شرقي من ناحية، وبرغبة في التجديد على النمط الغربي من ناحية أخرى، تطوّرت معه ظاهرة الترجمة وبعثت مؤسسات التعليم التي ساهمت في رواج المكتوب وتعميمه والذي

أما القانون التونسي عدد 35 لسنة 1994 المؤرخ في 24 فيفري 1994 والمتعلق بإصدار مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية، فإنه يقدم في الفصل الأوّل من العنوان الأوّل وضمن الأحكام العامّة، بعض التعاريف لمجموعة من المفاهيم من بينها مصطلح التراث، حيث نص فيها على أنه "يعتبر تراثاً أثرياً أو تاريخياً أو تقليدياً كلّ أثر خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة، ويشمل كل ما يقع الكشف عنه أو يعثر عليه برّاً أو بحراً سواء كان ذلك عقارات أو منقولات أو وثائق أو مخطوطات تتصل بالفنون أو العلوم أو العقائد أو التقاليد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامّة وغيرها مما يرجع حتى إلى فترات ما قبل التاريخ والذي ثبتت قيمته الوطنيّة أو العالميّة، ويعدّ التراث الأثري أو التاريخي أو التقليدي ملكاً عاماً للدولة باستثناء ما أثبتت الخواص شرعيّة ملكيتهم له".

ويذكر الفصل الخامس من العنوان الأوّل لنفس القانون أنّ الوثائق والمخطوطات التي يمكن حمايتها كمنقولات، هي التي "تشكل من حيث طابعها التاريخي والعلمي والجمالي والفني والتقليدي قيمة وطنية، وتتكوّن المنقولات من قطع مفردة أو من مجموعة قطع مؤلفة، وهي المجموعة التي لا يمكن تعريفها أو التعامل معها إلا على كونها وحدة لا تتجزّء، إما لانتسابها المشترك لمكان أصلي واحد أو لارتباطها باختيارات أو بمنهج معبر عن تفكير أو أسلوب أو هويّة أو ذوق أو معرفة أو فنّ أو حدث".

إلى منتصف القرن العشرين بـ40000 مخطوط باللغة العربية وغير العربية، و122828 وثيقة مطبوعة بين كتب ودوريات تونسية الطبع وأخرى أجنبية²، فقد بلغ الرصيد الأجنبي منه : 120044 وثيقة مطبوعة من بينها 17509 للدوريات، حصرناها بـ16594 دورية مطبوعة بالغرب. ويرجع تاريخ أقدم دورية غربية بالبلاد التونسية إلى سنة 1830 طبعت بلندن، و187 دورية مطبوعة بالبلدان العربية يعود أقدمها إلى سنة 1896 بالقاهرة، و728 دورية مطبوعة في تونس يعود أقدمها إلى سنة 1858.

كما قَدَّرت الكتب بـ 102535 كتاب من بينها 100052 كتاب طبع بالغرب ويعود أقدمه حسب منظومة أفق لدار الكتب الوطنية إلى سنة 1524 طبع بـكولونيا، أما الكتب غير العربية، والتي طبعت بالبلدان العربية ودخلت إلى التراب التونسي فقد بلغت 2483 كتاب، طبع أقدمها بالقدس سنة 1774.

أما التراث العربي المكتوب فقد بلغ 2784 وثيقة مطبوعة، من بينها 477 مجلّة، منها 83 مجلة مطبوعة في تونس أقدمها يعود إلى سنة 1874 و137 جريدة عربية اللغة كان أولها الرائد التونسي الذي ظهر في 1860 و257 دورية مطبوعة في البلدان العربية وأقدمها طبع سنة 1870 بالقاهرة وببيروت.

وقد وقع توأمة المنظومة مع منظومة Symphonie

² بالنسبة للتراث المطبوع، قدمنا الحصر الرقمي لما هو موجود بالبلاد التونسية إلى حدود النصف الأول من القرن العشرين.

تعزز بإستراد تقنية الطباعة (Ben Cheikh, Abdelkader, 1986, pp156-163)، التي ساهمت وبشكل مباشر في هجرة المكتوب من ترابه الأصلي بأوروبا إلى أصقاع العالم الإسلامي.

ولنتبين ملامح التراث التونسي المكتوب فقد إعتدنا بشكل خاص على رصيد دار الكتب الوطنية التونسية، لكونها من أهم المؤسسات المكلفة بحفظ التراث الوطني، ولكن من جهة أخرى سوف لن نتقيد بالتراث المكتوب الذي أنتج بالبلاد التونسية من مدونات خطية وطبعات حجرية وحديثة فقط، وإنما كذلك سوف نفتح على ما ورد علينا من خارج حدودنا الجغرافية، ووقع حفظه بالمؤسسات الحكومية، من مخطوطات ومطبوعات عربية تمحورت في مجملها حول فلك الحضارة العربية الإسلامية والفقهاء والأصول والأدب والشعر، ومطبوعات أجنبية اللغة، كان لها في تلك الفترة تأثيرها المعرفي على الفكر التونسي، سواء بقبولها كأفكار متطورة كقيلة بأن تحقق الانتقال المعرفي، أو أن تواجه بانتقادات وبمحاولات للصد لأنه كان ينظر إليها على أنها ستحيد بالفكر العربي الإسلامي عن ثقافته، ونذكر كذلك من بين المطبوعات، الدوريات والتي تعتبر نتاج فكري تمخض عن ظروف تاريخية معينة، وعبر عن مشاغل المجموعة التي أنتجته.

وقد قدر حجم التراث المكتوب¹ الموجود بالبلاد التونسية منذ ظهوره

¹ - وقع تقدير حجم التراث المكتوب من خلال ما قدمه الفهرس الإلكتروني - منظومة أفق Horizon لدار الكتب الوطنية، سنة 2014،

حيث كان اليوم الذي يليه يوافق يوم عطلة (رأس السنة الهجرية)، فقد تسربت نتيجة لهذه الأمطار كميات كبيرة من المياه عبر شقوق الحائط بدار الكتب الوطنية (انظر الصورة عدد 01 والصورة عدد 02) وتمكنت في غضون لحظات من النفاذ إلى قاعة النسخ بالطابق الرابع، ومنها إلى الطابقين السفليين تحت الأرض (1- و2-) (انظر الصورة عدد 03 والصورة عدد 04)، حيث أسفر ذلك التسرب في حدوث أضرار جسيمة ألحقت بالدوريات (انظر الصورة عدد 05 والصورة عدد 06)، وما زاد الضرر تفاقماً، أن الدوريات المتضررة قد وضعت لتجف فوق أرضية مفروشة بأوراق الصحف وبصناديق بلاستيكية (انظر الصورة عدد 07 والصورة عدد 08)، بأماكن غير مخصصة للتجفيف، ثم تمت تغطية الرفوف بواق بلاستيكي يحجب عنها المياه إذا ما تسربت مرة ثانية (انظر الصورة عدد 09)، لكن ذلك ليس إلا مجرد محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الوثائق.



الصورة عدد 01 : دار الكتب الوطنية، شقوق بالحائط الخارجي لمبنى المخازن تسربت عبرها مياه الأمطار، أسفل فجوة ردمت بالتراب بعد الحادث



الصورة عدد 02 : دار الكتب الوطنية، شقوق بسقف المخزن تسربت عبره مياه الأمطار

وبلغ حجم الكتب العربية 2307 كتاباً، من بينها 317 كتاب تونسي طبعه حجرية طبع أقدمها سنة 1850، وظهر عن المطبعة الرسمية 271 كتاب طبع أولهم سنة 1861، كما صدر عن مطابع الخواص التونسيين 471 كتاب وكان أولها ظهوراً سنة 1861 و31 كتاب تونسي يعود للخواص الأجانب الغربيين أقدمها طبع سنة 1893، وعن المطابع العربية بخارج البلاد فقد قدّم البحث البيبليوغرافي 1231 كتاب عربي، أقدمهم طباعة كان سنة 1798 بالقاهرة.

3. تهديدات تواجه التراث التونسي المكتوب

لم تنج البلاد التونسية من أخطار تعرض تراثها المكتوب إلى الفقدان، فقد تعرضت مكتبة الأباء البيض بتونس، وتقدر بنحو أربعة وثلاثين ألف عنوان بينها كتب ومخطوطات نادرة، إلى حريق هائل شبّ في تاريخ 5 جانفي 2009 وقد أتى على سبع عشرة ألف وثيقة من الكتب والمخطوطات ومن ضمن الكتب ما ألفه أديباء فلسطينيون سرّاً خلال الاحتلال الإسرائيلي وأخرى حول التراث التونسي، وتوفي أثناء الحريق كذلك الراهب الكاثوليكي العامل بها "جان باتيست"، "وباحتراق المكتبة ذهب مخزون معرفي وجهد بشري نادر قد لا يتوفر في دار الكتب الوطنية بتونس، وكما تضررت الكتب من النيران فقد كان لمياه الإطفاء نصيب في إتلاف قسم من الكتب.

يمكن أن نذكر أيضاً مثالا حيا على ذلك، ما وقع يوم 14 نوفمبر 2012، اثر هطول أمطار غزيرة،



الصورة عدد 07 و08 : دار الكتب الوطنية، تبرز صورتان عدد دوريات قديمة تضررت بمياه الأمطار دوريات وضعت بصناديق قصد تجفيفها وضعت لتجف بممر مفروش بأوراق الصحف.



الصورة عدد 09 : دار الكتب الوطنية، تغطية الرفوف بواقي بلاستيكي للحد من تبلل الوثائق إثر تسرب مياه الأمطار



الصورة عدد 03 و04 : دار الكتب الوطنية، تشبع الأرضية الإسمنتيّة والخشبية بمياه الأمطار خلال شهر نوفمبر سنة 2012 .



الصورة عدد 05 و06 : دار الكتب الوطنية، تبرز الصورة عدد05 والصورة عدد 06 آثار تبلل الدوريات جراء تسرب مياه الأمطار

قليلة سواء بسبب ضياع النسخ أو لقلّة السحب، أما معيار النفاسة، فقد ارتبط بالقيمة التاريخية والثقافية للمنتوج، ثم أصبح لمفهوم الحفظ معنى أكثر إمتداداً ليشمل المجموعات التي لم يتجاوز تاريخ طبعها القرن التاسع عشر (Marcetteau-Paul, 1995, pp45-46).

ويمدنا التاريخ بعديد الأمثلة³ على بداية هذا الإجراء العادي قبل أن

³ نذكر أنّ أولى ممارسات الحفظ الوثائقي للتراث المخطوط قد ظهرت قبل ثلاث آلاف سنة قبل الميلاد بقصور ومعابد بلاد الرافدين والمصريين القدامى والأشوريين، وتطورت مع الحضارة اليونانية-الرومان، حيث كانت لأوغسطين محاولات جدية لتنظيم المكتبات، نتيجة وعيه بهشاشة الكتب لما للرطوبة والحشرات وكثرة الإستعمال، من تأثير على ديمومتها الزمنية، فكانت تخصص لحفظها وصيانتها، أشكالاً من البناءات المدروسة، وحررت من أجل تنظيمها أنواع الفهارس ونظم الإستعمال على عين المكان، وظهرت بين القرن السابع عشر والقرن التاسع عشر بوادر الإهتمام العلمي بمسألة حفظ المكتوب، بمكتبات الكنائس، ويعتبر المكتبي غابريال نودي صاحب كتاب *Avis pour dresser une bibliothèque* الذي ظهر سنة 1627، من مؤسسي العلوم الحديثة للمكتبات، ومع الثورة الفرنسية بدأت تأخذ بعين الإعتبار الجوانب الملموسة للحفظ وتواصلت الفكرة مع القرن التاسع عشر الذي مثل لحظة مفصلية بالنسبة للمكتبيين بفرنسا ومختلف الدول الأوروبية بشكل عام، حيث بدأت الثورة تلتفت بشكل صريح ومبرمج لصيانة المنتوجات الفكرية المدونة في الكتب، فتأسست أولى ورشات الحفظ بالمكتبة الوطنية الفرنسية سنة 1859 وهي أول ورشة ترميم فرنسية اهتمت أعمالها بالتفسير، وخلال القرن العشرين، اتجه مجال الحفظ نحو الإستقلال واتخذ من نفسه حقلًا علمياً متميز عن بقية العلوم.

نظيف إلى ذلك ما يمكن أن ينشأ أسفل الرفوف من أخطار تكون البكتيريا والحشرات، وذلك إثر تشبع الأرضية الخشبية الحاملة للرفوف بالمياه، والتي سعى "الخنزة" بمصلحة الدوريات إلى تجفيف ما أمكن منها، لأن هذا النوع من الخشب يملك القدرة على الاحتفاظ بالرطوبة الناتجة عن التبلل. إضافة إلى ذلك لوحظ إمتلاء مسارب التهوية *Gain d'aération* في أعلى المخزن بمياه الأمطار التي سوف تتسبب في إنتفاخ المسارب، ونفخ بكتيريا في الهواء، إن لم يتم التدخل السريع قصد تجفيفها.

تفادياً لمثل هذه الأحداث رغم توصلها في الزمن إلى يومنا هذا، ظهرت المساعي العلمية من أجل بعث خطط تكوين وإنشاء مؤسسات لحماية التراث الفكري المكتوب، الذي لا يملك في ذاته أية ضمانات للإستمرار إلا إذا حظي باهتمام المختصين والمسؤولين على حفظه.

4. نشأة فكرة الحفظ

يعتبر الحفظ الوقائي عملية تقنية قائمة على مبدأ استدراك الأخطاء والتحذير المبكر أو تفادي الإتلاف. وقد ارتبط مفهوم "الحفظ" بالكتب القديمة والتمينة، الأمر الذي كرّس القرار المتعلق بمراقبة الدولة التقنية للمكتبات الحكومية، مبدأ الإهتمام بالتراث والتصرف في المجموعات التراثية التي سبق تاريخ نشرها سنة 1811، وذلك حسب تعريف مؤرخي الكتب وآراء المختصين والخبراء في التراث المكتوب، والذين حددوا معيار الندرة على النسخ الفريدة أو الموجودة بأعداد

أحرق القصف الألماني أكثر من مليوني مطبوعة وتسعة وثلاثين ألف مخطوط، وفقدت منطقة فلورنس Florence سنة 1944 كامل مكتبة أكاديمية العلوم والآداب كما أحرق سنة 1940 ببريطانيا العظمى عشرون مليون كتاب وأتلف الباقي بمياه المطافي وسُجِّل أيضا بمنطقة كوفنتري Coventry البريطانية ضياع مئة وخمسين ألف عنوان، وخلال نفس الأحداث قرر تشرشل Churchill الحط من معنويات المدنيين الأعداء من الألمان وخاصة عمال الصناعة بهامبورغ Hambourg ، وذلك بقصفهم في تاريخ 27 جويلية 1943 بوابل من القنابل قدرت بعشر آلاف طن من القنابل الحارقة، كما أحرق أيضا نتيجة للقصف العنيف عشرة مليون كتاب ومجموعات ألمانية على ملك الخواص مثلت ربع أو ثلث الكتب بالبلاد، كما فقدت مدينة ليبزيغ Leipzig ستين ألف كتاب، وتحولت إحدى المكتبات الإستهلالية الألمانية التي يعود تاريخ طبع مؤلفاتها إلى ما قبل تاريخ 1800 إلى غبار حريق، فقدت أثناءها مئتي ألف عنوان خلال ساعات. وضرب اليابان زلزال، اندلع إثره حريق اشتعل لمدة ثلاثة أيام ودمر 70% من المدينة والعديد من المكتبات من بينهم المكتبة الوطنية اليابانية ذات المائتي وثمانية وأربعين ألف رسالة دكتوراه حول الزلازل الأرضية يعود تاريخ كتابتها إلى ما بعد 1923، وبين 1881-1883 أسست المكتبة الوطنية بالبيرو لكنها إختفت بالنيران في 10 ماي 1943. في 28 جويلية 1997 أسفرت محاولات توسيع مكتبة مورغان الجامعية Morganlibrary بفورت كولان Fort Collins، بالكولورادو Colorado، إلى إندثار خمسة مئة ألف كتاب تحت الأرض بسبب عدم تثبيت الحائط بشكل سليم، حدث كذلك في 1 أوت 1994 بنورويتش Norwich بإنقنار إثر تسرب الغاز وإشعال النار عن طريق الصدفة، إحتراق مئة ألف كتاب و كامل الأرشيف وأتلفت اثر ذلك بعض المخطوطات إثر إطفاء النار بالماء. إلتهمت النيران مكتبة الساعدية بحيدر آباد ولم يبقى منها سوى قائمة ببليوغرافية مختصرة، وفي 3 فيفري 2003 أسفر حريق دام أربعون دقيقة على إندثار ستة مئة منصة عرض بمعرض للكتاب بكالورتا بالهند. أوشكت كذلك أحداث العنف والشغب التي واكبت الثورات العربية

يتأسس علميا (Varry, Dominique, 1995, pp18-29) ولعل التعرف على مختلف التجارب الموجهة لحفظ المكتسبات الفكرية والعلمية بإعتبارها رابطا نوعيا يصلنا بأسلافنا، لأحسن دليل على جدية الموضوع وأهميته، خاصة إذا تمكنا من إقامة الدليل الملموس على ضياع أرصدة تراثية لم تستطع الدول إسترجاعها أو تعويضها، فرغم الحرص على حماية التراث المكتوب إلا أن التاريخ⁴ يشهد على

⁴ - إحترق سنة 1827 أول مكتبة تأسست بفنلدا سنة 1640 ، وخلال سنة 1828 تأسست بالهند مكتبة جامعية وطبع فهرسها سنة 1854 قبل أن تندثر بالنيران في 11 أفريل 1883 ليغيب خلالها ثلاثة عشر ألف مجلد، وأثناء حكم نابليون الثالث وإندلاع الحرب الفرنسية الألمانية وقع قصف إحدى المكتبات الحدودية قرب سترازبورغ ليلة 24 أوت 1870 وإحترق أثرها أربع مئة كتاب، وفي 24 جانفي 1904 أحرقت النيران المكتبة الوطنية الجامعية بتوران Turin، وضمت أيضا مكتبة منطقة لاهال La Halle الألاف من الكتب الإستهلالية وبعض المخطوطات والنسخة الأولى المطبوعة حول الجسم الإنساني، وأثناء الحرب الفرنسية الألمانية، أحرق الألمان ليلة 16 ماي 1940 المكتبة الكبرى بلوفان Louvain التي تضم مليون كتاب. وبمنطقة أراس Arras نظم قداس سانت فاست Saint vaste رصيدهم من الكتب، ونفس الشيء قامت به مكتبة سانت أوغسطين Saint-Augustin بمنطقة مونت سانت إلو Mont-Saint-Eloi وكذلك أكاديمية أراس Arras، ورغم ذلك أتلّف قصف في 15 جويلية خمسين ألف مطبوع، وفقدت المكتبة البلدية بتورس Tours مائتي ألف كتاب، وبمكتبة بوفي Beauvais فقد إثنان وأربعين ألف كتاب وفقدت مكتبة دوي Douai مئة وعشرة آلاف مجلد، كما فقدت تسع عشرة مكتبة بلدية بفرنسا و تسع وعشرين مكتبة جامعية ذات مليوني مجلد، وإحترق أيضا في 24 أوت 1944 مكتبة المجلس الوطني الفرنسي. في إيطاليا

اليونسكو، للمجلس الدولي للمتاحف ICOM International Council of Museums سنة 1946 والذي يضم مئة وعشرين دولة من بينها تسعين دولة ذات لجنة وطنية، وتأسس سنة 1936 بروما وبشكل موازي لها المخبر العلمي الذي توج ببعث معهد أمراض الكتاب ICPL Instituto Central per la patologia de libro يعث بفرنسا سنة 1937 معهد البحوث و تاريخ النصوص Institut de recherche et IRHT d'histoire des textes بالتوازي مع ظهور مؤسسات أخرى تحولت تدريجيا الى مقرّ إحتكاك الأفكار والتجارب، وفي سنة 1968 نظم الإتحاد الدولي لجامعات المكتبات IFLA بفينا Vienne مؤتمرا لغاية تحريك وتحسين إجراءات الحفظ، وهي عبارة على مواصلة لإجتماع مديري المكتبات الذي إنعقد في النمسا، حيث طرحوا خلاله موضوع الحفظ والصيانة. في فرنسا ظهر سنة 1963 مركز البحوث التطبيقية حول حفظ الوثائق المصورة Centre de Recherche sur la CRCDG Conservation des Documents Graphiques الذي إهتم بتنظيم دورات متخصصة تركز على ملتقيات مباشرة مع المتفقدين العامين والحافظين لطرح المشاكل المستعجلة والمستعصية، وفي سنة 1979 أصبح مركز البحوث حول حفظ الوثائق المصورة CRCDG مخريرا خاصا بالمركز الوطني للبحوث العلمية CNRS والذي أدمج فيه أيضا معهد البحوث وتاريخ النصوص IRHT، في سنة 1972 تأسست بموجب قانون 1 جويلية 1901 جمعية البحوث العلمية حول فنون الرسم ARSAG Association pour la Recherche Scientifique sur les Arts Graphique، وتهدف الجمعية إلى تكوين ومتابعة الأبحاث العلمية المطبقة على حفظ التراث المكتوب والمصور، والنظر في المشاكل التي يطرحها حفظ التراث، كما نظمت الدول الأنجلوساكسونية ابتداء من سنة 1970 دورات تكوين، وعملت على بعث مدارس صيفية خاصة موجهة لموضوع الحفظ والصيانة، وكانت كارثة 1966 بفلورنس Florence الأثر البالغ على المسؤولين الذين عملوا على بعث برامج حفظ وصيانة للفترة الممتدة بين 1970-1980، وقع دعمها الإتحاد

فترات الغفلة العلمية وغياب روح المسؤولية على ضياع واندثار مكتبات وثروات بأكملها (Polaston, Lucieux, 2004, pp89-90). في هذا الإطار عملت عديد المنظمات العالمية على تنزيل مبدأ الحفظ والصيانة إلى حيز التنفيذ، حيث أطلقت اليونسكو سنة 1992 برنامجا تحت شعار " ذاكرة العالم"، دعت فيه لضرورة وضع برامج لحفظ وصيانة التراث العالمي، وذلك بالاعتماد على معايير التكنولوجيا الحديثة (Abid, Abdel Aziz, 1996, pp135-136)، خوفا من ضياع ذاكرة العالم نتيجة تعدد وتنوع أشكال الإتلاف، المرتبطة أساسا ببدائية تقنيات الحفظ وبإتساع دائرة الحروب والتقلبات الإجتماعية والسياسية المفاجئة، إلى جانب قلة الموارد المخصصة لحفظ واستغلال التراث.

كما عزز ظهور مصطلح التوثيق الذي وقع إستعماله خلال مطلع القرن العشرين لجمع الوثائق لفائدة البحث العلمي والتنظيم والتخطيط وتوفير المعلومات وإتاحتها (Naudt, Colette, 1992, p21)، ظهور المؤسسات العلمية التي تعنى بالكتاب والتراث المكتوب وجمعيات متخصصة في المكتبات⁵، ومن المساعي الدولية

في 17 فيفري 2011 على إتلاف ثروات مطبوعة تعود إلى القرن السادس عشر والسابع عشر وذلك إثر مداهمة المجمع العلمي بمصر.

⁵ بعثت جمعية مكتبيي فرنسا ABF سنة 1906 وساهمت بشكل من الأشكال في تكريس عادة تنظيم المؤتمرات الموجهة لحفظ التراث، وفي سنة 1929 ظهر الإتحاد الدولي لجامعات المكتبات IFLA الذي أرسى موضوع الحفظ من المحاور الرئيسية لبرامجه، ومع بعث

European Register of Microform Masters

(EROMM) الذي نشأ لتلافي هشاشة الورق وتحلله، وقد تأسس المشروع ليكون قاعدة معلوماتية ريادية في المكتبة الوطنية بباريس سنة 1993 (ششارتس، فرنز، 1995، صص224-226). أما بالدول العربية، فنذكر مساهمة مركز الترميم بدار الكتب المصرية في توجيه وتدريب أمناء المكتبات والعاملين الفنيين وقد قدم شرحا لكيفية التعامل السليم مع الوثائق النادرة، إضافة إلى رعاية المركز للحلقات الدراسية وورشات العمل والمحاضرات التي تعقد حول مواضيع الحفظ (حجازي، محمود فهمي، 1995، ص52).

5. التجربة التونسية في حفظ تراثها المكتوب

اعتنت البلاد التونسية كغيرها من بلدان العالم بحفظ مخزونها الوثائقي الذي شكل بتراكمه كنزا ثميناً، فظهرت مبادرات تهتم بحفظ التراث الوطني المكتوب، وتمثلت في بعث مؤسسات وجهت للعناية بالوثيقة وحفظها لغايات تاريخية وعلمية، وكان من هذه المؤسسات ما هو عمومي ومنها ما اكتسب طابعاً تكوينياً.

نذكر من أهم المؤسسات العمومية للعناية بالتراث الوطني المكتوب، دار الكتب الوطنية، التي اضطلع دورها على جمع التراث الفكري التونسي وحفظه وإبراز قيمته ومناولته للمستفيدين وإتاحة المعارف على اختلاف لغاتها وتيسيرها لروادها

لحفظ التراث، يمكن ذكر تجربة السجل الأوروبي للنسخ الأصلية المصغرة⁶

الدولي لجامعات المكتبات IFLA الذي بعث سنة 1985 برنامج الحفظ والصيانة للإعلام والتكوين الخاص بالدول الأعضاء، وأصبح مركز سابلي Sablé بالمكتبة الوطنية الفرنسية قطبا لهذه الأعمال. كما نظم سنة 1986 مؤتمر لمديري المكتبات الوطنية بفينا Vienne وهو برنامج تعاون عالمي كان هدفه التسريع في توظيف وتفعيل التكنولوجيا الحديثة لحفظ الأوعية المهرثة. وبعثت فرنسا سنة 1973 شعب متخصصة مثل جامعة باريس I المختصة في منح إجازات في علوم وتقنيات الحفظ والترميم، وفي سنة 1990 بعثت المدرسة الوطنية للتراث، حيث مثلت قطبا تعليميا بأخذ بعين الاعتبار موضوع الحفظ ك مجال تكوين أولى ومتواصل للأعوان، هذا إضافة إلى دور المعهد الوطني الأعلى لعلوم المعلومات والمكتبات ENSSIB، الذي إهتم بشكل جدي بصيانة المجموعات التراثية وأنشئت في مدريد المصلحة الوطنية لترميم الكتاب والتوثيق، بالتوازي مع معهد أتاوا Ottawa للحفظ بكندا الذي يذيع مبادئ الحفظ الوقائي بفضل منشورات مخبره الجوال، ونذكر كذلك "خطة الدلتا" الهولندية لسنة 1991-1994، والتي تبنت مبدأ الحفظ الوقائي كسياسة وطنية، أما المركز الوطني لترميم CNR بكولمبيا، فقد ضم قسم للحفظ الوثائقي دون أن ننسى معهد جيتي للحفظ GCI ومقره في ولاية كاليفورنيا.

⁶ - يتلقى السجل بصفة مستمرة ما تنتجه مكتبات تسع دول أوروبية (بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، ألمانيا، إيرلندا، هولندا، البرتغال، سويسرا، المملكة المتحدة) من نسخ أصلية في شكل مصغر، كما قام السجل الأوروبي للنسخ الأصلية بتوفير سجلاته لمنظومة المكتبات الأمريكية، وعمل على إدخال بيانات السجلات الأمريكية في قاعدته المعلوماتية، بمشاركة مركز سجل النسخ الأصلية المصغرة الأمريكي اللاتيني ROMM في كاراكاس وكذلك السجل الأسترالي الذي تديره المكتبة الوطنية في لاتمبيرت ويتطلع السجل الأوروبي إلى تبادل السجلات مع الأنظمة الشبيهة في العالم.

والأنماط الفنيّة للخط العربي، وترسيخ التعاون مع العالم العربي والإسلامي، وتكوين مختصين في فنون الخط، وتنظيم ملتقيات وتربصات حوله، وتوفير فضاء للعرض وتنشيطه باستمرار. كما انخرطت الجامعة التونسية بصفة فعلية منذ نهاية القرن الماضي في التكوين والبحث في مجال التراث وجرده ودراسته وتوثيقه، وقد مرّت مساهمتها في هذا الإطار بعدة مراحل تدريجية انطلقت من المشاركة الجزئية وصولاً إلى بعث أقسام دراسية ومؤسسات ومخابر متخصصة وتنظيم المؤتمرات العلمية في نفس المجال (جراي، فتحي، 2012، ص30).

كما أصبحت مسألة تحويل شكل الموارد التي تشكّل مناولتها خطراً محتملاً ضرورة، إمّا لهشاشتها أو لقيمتها، وينطوي تحويل الصورة أو الشكل على مجموعة من العمليات، مثل التصوير الميكروفيلمي، وذلك لما يتميز به الميكروفيلم من سهولة تسجيل المعلومة في صورة مصغرة ودقيقة، يسهل تداولها وتخزينها وحفظها واسترجاعها بطريقة تختصر الوقت والجهد والزمان والمكان، خاصّة بالنسبة للوثائق التي تتعرّض بحكم قدمها وتداولها بين الباحثين والمطلعين إلى التآكل والتمزق وضياح معالمها الأثرية.

وكذلك الرقمنة بإعتبارها عملية إستنساخ تقنيّة، تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعائها إلى سلسلة حرفيّة رقميّة أو إلى صورة، ويواكب هذا العمل التقني عمل فكري، معتمداً الفهرسة وتمثيل محتوى النص الرقمي،

وتأمين خدمات الإرشاد والتوجيه في الميدان البيبليوغرافي. بعث كذلك مركز التوثيق الوطني الذي طوّر نشاطه في جمع وانتقاء ومعالجة كل الوثائق المتعلقة بالحياة الوطنية والعالمية وترويجها لدى العموم ومختلف الإدارات والجماعات المحلية.

نذكر أيضاً من المؤسسات التونسية لحفظ التراث المعهد القومي للآثار والفنون الذي تغيرت تسميته بمقتضى الأمر 1609 المؤرخ في 26 جويلية 1993 في النص عدد 12 ليصبح المعهد الوطني للتراث وقد اكتسب المعهد صبغة علمية وفنية تقوم بإحصاء التراث الثقافي الأثري والتاريخي والحضاري والفني ودراسته وصيانته وإبرازه، وبعث من ضمن مراكزه وبمقتضى أمر عدد 2367 المؤرخ في 18 نوفمبر 1994 إدارات تعنى بالكتابة والمكتوب من ضمنها مركز علوم تقنيات التراث ويهدف إلى تكوين إطارات علمية وتقنية مختصة في التراث، وكذلك المخبر الوطني لصيانة وترميم المخطوطات بقيادة بالقيروان، وذلك بمقتضى أمر عدد 2368 المؤرخ في 18 نوفمبر 1994 وتتمثل وظائفه في الحفاظ على المخزون الوطني المخطوط وترميمه بإستعمال المواصفات الفنية بالتعاون مع المؤسسات الأجنبية والدولية المختصة وإعداد الدراسات حول الترميم والصيانة وتوثيق المخطوطات.

وبمقتضى أمر عدد 2369 المؤرخ 18 نوفمبر 1994 بعث المركز الوطني لفنون الخط وتتمثل وظائفه في المحافظة على الأساليب

آلاف كتاب مطبوع، باللغة العربية واللغة الفرنسية، وثلاث مئة عنوان دورية باللغة العربية واللغة الفرنسية، ومائتين وست وعشرين ملصقة وثلاثة آلاف وخمسة مائة صورة، وما يفوق سبع مائة بطاقة.

كما تعاملت المؤسسة سنة 2003 مع دار الموسيقى العربية والمتوسطة "النجمة الزهراء" لرقمنة رصيدها من النوتات الموسيقية قديمة الطبع، وأسفر التعاون عن رقمنة ما يفوق ثلاث مائة نوتة موسيقية، ولكن تجربة التعامل مع مركز الموسيقى لم تتواصل لظروف غير معلومة لدينا.

نذكر أيضا مخبر مركز التوثيق الوطني والمتكون أساسا من قاعة تصوير تضم آلة تصوير قديمة الطراز من نوع Bell Howell File Master، وقد أنتج المخبر ثلاثمائة وخمسين عنوان دورية باللغة العربية والفرنسية في مائتين وتسع وعشرين بكرة ذات أربع مائة وعشرة آلاف مشهد، وبالنسبة للمجموعات الكبيرة فإن الأفلام عادة ما تكون منقوصة، نظرا لنقص المجموعات بمركز التوثيق الوطني، كما قام المخبر بنسخ مائة وست وعشرين بكرة في نسخة ثانية لتصبح مجملها مئتان واثنان وخمسون بكرة على وعاء Diazoïque يقع حفظها بخزائن مغلقة، ولكن رغم الجهود ورغم التجهيزات المتوفرة، فإن هذا المخبر لم يتطور بشكل كافي لكي يصبح نواة للرقمنة (Delaunay, Else, 2003, p4).

لكن لنا أن نتساءل، هل نحن نحفظ لغاية الحفظ فقط، أم أننا نحفظ

على أن نقل الملف المتضمن للنص ونسخه يخضع إلى تحديدات ومعايير خاصة بحقوق المؤلف والناشر ومتطلبات الخدمة العمومية في كل بلد (الكسيبي، احمد، 2001، ص72). في هذا الإطار لنا أن نتساءل عن مدى نجاح ونجاعة التجربة التونسية في توظيفها للتقنيات الحديثة لغاية حفظ تراثها المكتوب من خلال تجربة دار الكتب الوطنية ومركز التوثيق الوطني؟

نتطرق في هذا الصدد إلى تجربتين خاضتهما دار الكتب الوطنية، الأولى تخص تجربة الميكروفيلم أو التصوير المصغر بنقل الأرصدة على أشرطة فيلمية نذكر منها "الرائد التونسي" و"جريدة البرلمان التونسي" و"لسان العرب" و"افريقيا الفتاة" و"مرشد قدماء المحاربين" و"جريدة Le Tunisien" وغيرها من الدوريات الأخرى.

لكن هذه التقنية سرعان ما توقفت بعد صدور قرار رقمنة الأرصدة، لتنتفح المكتبة بهذا القرار على التجربة الثانية وهي تجربة الرقمنة حيث عملت من أجل إنجاح هذه التجربة، وفي حدود الإرادة والإمكانات المتوفرة، على اقتناء مجموعة من معدات التصوير Numériseur والتحويل الرقمي Convertisseur، وتقدر طاقة عمل هذه المعدات بحساب اليوم والجهود بمعدل تصوير أربع مائة صفحة في اليوم، مع معدل تحويل أربع مائة صفحة ومعالجة ست مائة صفحة.

وقد تمكنت دار الكتب الوطنية من رقمنة ما يتجاوز ربع مخزونها من المخطوطات، وما يتجاوز الأربعة

رسم سياسة نشر وتوزيع وتحقيق التراث المكتوب لما له من الأهمية في البناء الحضاري والتنمية.

كما توفر المكتبات ومراكز التوثيق آليات التعريف بالتراث المكتوب، عبر الفهارس التي تعتبر نقطة البداية التي ينطلق منها للتعريف بالتركات الفكرية، ومن دونها لا يمكن أن تتم المراحل المولية لإتاحته.

من ناحية أخرى فكما للرقمنة غايات تسمح بالحفظ فهي أيضا تيسر الوصول إلى المعلومة بفضل وسائط وشبكات الإتصال عن بعد اعتمادا على محرّكات البحث، لتمنح المزيد من القيمة على الكتب النادرة والتعريف بالكتب غير المعروفة والطريف من مواضيعها واستغلالها رغم تفرقها على المكتبات (Westeel, Isabelle, 2009).

يبدو إذا من الواضح ما أحدثته التطورات المتسارعة في عالم تكنولوجيا المعلومات والإتصال من تغييرات في نظم المعرفة وأشكال نشرها وأماكن حفظها، فسرعت بقيام جيل جديد من المكتبات تعرف اليوم بالمكتبات الرقمية والكتاب الإلكتروني، الذي يبقينا على صلة بثورة الإتصال والعالم الافتراضي المستقل عن الزمان والمكان والمادة. وبهذا الشكل مثلت المكتبة الرقمية تحولا هاما في بث المعلومة والحصول على المعرفة اعتمادا على شبكات الواب التي مهدت الطريق إلى هجرة المجموعات من شكلها المادي إلى اللامادي، من الواقعي إلى الافتراضي، من المتماثل إلى الرقمي ومن الإستهلال إلى

لغايات تتجاوز مستوى الحفظ فقط، لنلمس قيمة التواصل مع الماضي، ولننقل التراث المكتوب من وضعه الجامد والسلبى إلى وضع أفضل وأكثر فعالية وتأثيرا في الحراك الفكري والمعرفي للمجتمع؟

إنّ الغاية من الحفظ ليس صيانة الذاكرة الجماعية لشعب ما فقط، وإنما لما لهذه الآثار المكتوبة من قيمة معرفية وثقافية تشدنا إلى الجذور وتعكس صورة المجتمعات وأنشطتها الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والفكرية، ومن هذه الزوايا يمكن أن نفهم جوانب القيمة ومعنى الثمين والتممين، والتي لا تقتصر على الفهم والشعور، وإنما أيضا بضمان حسن مناولته وإستغلاله وتعميمه وتوضيح آليات التعريف به ووضعه على ذمة المستفيدين منه، دون إلحاق الضرر بالوثيقة الأصلية، التي يمكن أن تكون نسخة فريدة لا يمكن تعويضها إذا ما أتلقت.

6. سبل إتاحة التراث المكتوب بالمكتبات التونسية والتعريف به

يجعلنا الحديث عن سبل التعريف بالتراث المكتوب وإزالة الغبار عنه، نتطرق إلى عوامل إعادة انتاجه، كتنظيم تظاهرات أطلقت عليها تسميات مثل : يوم التراث، ربيع المتاحف، ملتقى في الحدائق...، وربما قد تساهم سياسة تبادل التراث المكتوب في شكل أوعية أخرى غير الأصل، بشكل مثير في إنجاح مشروع الإتاحة، وتحقق مصلحة مشتركة لطرفي التبادل، ويتنزل هنا دور المؤسسات الثقافية في

للمكتبات الوطنية الرقمية RFBNN برقمته مجموعة من الصحف التونسية القديمة التي ظهرت خلال القرن التاسع عشر باللغة الفرنسية، قصد إتاحتها والتعريف بها. كما عملت دار الكتب الوطنية على بعث مكتبة رقمية، أتاحت من خلالها تراثها المكتوب، وتعتبر هذه المكتبة الرقمية نتاج جهد من ألفة وثائقها المحفوظة وتحويلها إلى وعاء رقمي أو نتاج الرقمنة المباشرة عبر المسح والمعالجة.

وتضمّ المكتبة الرقمية لدار الكتب الوطنية بتونس مخزونا من احد عشرة ألف وأربع مئة وخمس وتسعين وثيقة مرقمة، من بين الوثائق المرقمة ألفين ومائتين وأثنى وأربعين مخطوطة وأربع آلاف ومئة واثنين وثلاثين كتاب طبع أغلبها بالبلاد التونسية ويعود تاريخ طبع ما جاء به من أوروبا إلى القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين.

وتعدّ الكتب العربية المرقمة ألفين وثلاث مئة واثنين وعشرين كتابا، أما الكتب باللغة الأجنبية المرقمة فقد قدرت بألف وثمان مئة وعشرة كتب. وبلغ حجم الدوريات المرقمة بثلاث مئة عنوان دورية من بينها مئة وأربعة عشر دورية باللغة العربية ومائة وست وثمانين دورية باللغة الأجنبية، إلى جانب الرائد الرسمي التونسي منذ ظهوره في عدده الأول سنة 1860 إلى حدود سنة 1956. كما ضمت المكتبة الرقمية مائتين وست وعشرين ملصقة و ثلاثة آلاف وخمسمائة وسبعة عشر

التي تمدنا بإسم البلاد، إسم المؤسسة العضو وموقعها على الأنترنت.

الأنترنت (Maignien, Yannick, 1996, p156).

في هذا الصدد، انضمت دار الكتب الوطنية التونسية إلى المكتبة الفرنكفونية⁷ أو الشبكة الفرنكفونية

⁷ بعثت في 28 فيفري 2006 في باريس بمبادرة من المكتبة الوطنية الفرنسية ضمت مجموعة من المكتبات الوطنية لمجموعة من البلدان وهي بلجيكا، كندا، فرنسا، لكسمبورغ، الكيبك، سويسرا ثم انضمت إليهم بعد أشهر مكتبة الإسكندرية، وفي 2007 التحقت بالشبكة المكتبة الوطنية بكمبوديا، مالي، المملكة المغربية، تونس، الفيتنام، ساحل العاج (الكوت دي فوار)، هايتي، المكتبة الهايتية للأب سانت إسبري Bibliothèque Haitienne des Pères du Saint-Esprit ، المكتبة الجامعية بأنتاناناريفو بمدغشقر Bibliothèque universitaire d'Antananarivo (Madagascar) والمكتبة المركزية بجامعة الشيخ عبد الضيوف بالسنغال. وفي مارس 2010 تحولت تسمية الشبكة الفرنكفونية للمكتبات الوطنية الرقمية RFBNN إلى الشبكة الفرنكفونية الرقمية RFN وكانت الغاية هي توسيع حقل النشاط لتشمل كافة المكتبات الحافظة للتراث والتي تأمل في المشاركة. ومن مهام الشبكة الفرنكفونية الرقمية وضع برنامج تعاوني بين مؤسسات التوثيق بالمنطقة الفرنكفونية لغاية رقمنة تراثها المكتوب بشكل يتفادى إعادة العمل ومضاعفة الجهد عبر الشراكة أو تطوير مشاريع في نفس المجال، لحفظ التراث المكتوب المهدهد بالفقدان وإتاحته مجانا على أوسع نطاق جماهيري من المستفيدين عبر الأنترنت وبرمجة دورات تدريبية ووضع أداة تسمح بتبادل المعلومة بين الأعضاء. وتضمّ الشبكة الى حدود 29 ماي 2012 لجنة ريادة تتكون من مجموعة من مكتبات الدول وهي : المكتبة والأرشيف الوطني بالكيبك، المكتبة المركزية بجامعة الشيخ عبدو الضيوف بالسنغال، مكتبة الإسكندرية بمصر، المكتبة الوطنية بهايتي، المكتبة الوطنية الفرنسية، المكتبة الوطنية للمملكة المغربية والمكتبة الملكية البلجيكية، أما المؤسسات للدول الأعضاء فهم حسب القائمة

قلة وعي الباحثين وعدم حرص الأعران على توفير ما وقع رقمته، وضعف تكوينهم في هذا المجال، يلزم الباحث على استعمال الوثائق الأصلية التي لم تعد قابلة في أغلبها للمناولة.

ولعل هذا البطء في تطوير العمل التقني والانتقال من الإستعمال المباشر للوثيقة التراثية إلى الإستعمال غير المباشر، يرجع إلى قدم المعدات والآلات التي لم تعد قابلة لمواكبة كثرة طلبات الباحثين.

كما نشير أيضا إلى أنّ إعتناء التكنولوجيا الحديثة للمعلومات، تتطلب توفر تقنيات، لكن هذه التقنيات بشكل عام عالية التكلفة، ولعلّ هذا النقص في الموارد المالية يعدّ من أهمّ العوائق أمام التعريف بهذا التراث ومناولته ونشره.

وما نأسف له أيضا أنّ مشاريع التثمين على مستوى المؤسسة نفسها أو على المستوى الوطني أو العالمي، عبر التعاون والعمل المشترك بين المؤسسات الشبيهة، هي عموما غير مكتملة، وغالبا ما كانت بعض محاولات التنسيق بين المؤسسات التونسية الشبيهة عرضة للفشل أو التعطيل. وقد لا يعود التقصير إلى النقص في الإمكانيات فقط بقدر ما هو نقص على مستوى الإدارة والإرادة، وإلى غياب رؤية إستراتيجية واضحة لمشروع الرقمنة، والتي أصبحت تطرح اليوم مشكلة الحفظ على المدى البعيد.

ولعل هذه الصعوبات ما تبقي مؤسسات حفظ التراث التونسي المكتوب ومناولته اليوم بحاجة دائما لمن يأخذ بيدها ويدفعها إلى الأمام.

صورة، وسبعائة وثمانية وسبعين بطاقة. ويمكن للباحث أن يصل مباشرة إلى الوثيقة المرقمنة، من خلال الربط بين الوصفة البيبليوغرافية بالفهرس الإلكتروني والنص المرقمن، لكن ظلّ مبدأ الإستغلال للمكتبة الرقمية مشروطا بوجود الباحث بقاعة البحث بدار الكتب الوطنية إضافة إلى أنّ مجموعة هامة من هذا التراث المرقمن غير متاح على الخط لأسباب تقنية.

7. حدود ورهانات التجربة التونسية في حفظ التراث المكتوب وإتاحته

ما زالت الكثير من المؤسسات العربية عموما ونظيرتها التونسية تتعثر في حفظ تراثها وإتاحته وتعاني من مشاكل عديدة تجعل التفكير في استقطاب التكنولوجيا الحديثة حلما صعب التحقق في المدى القريب، ويعود ذلك أساسا إلى نقص الوعي الإجتماعي والسياسي بأهمية التراث المكتوب ودوره في دعم البحث والتنمية، والمرتبب أساسا بعدم الإحاطة به مفاهيميا فقد لاحظنا أنّ التعريفات الأدبية واللغوية تميزت بالعمومية، كما أنّ ما قدمته مجلة حماية التراث من محاولات لتحديد معنى التراث، لم تخرج عن سياق تناول التراث في عموميته أو أنها اقتصرت على كل ما هو أثري بدرجة أولى ثمّ ما هو مخطوط في درجة ثانية. إضافة إلى جهل المستفيد العربي والمكتبي بأحدث التطورات في مجال المعلومات الإلكترونية وكيفية الإستفادة منها، للوصول إلى الإنتاج الفكري العالمي عامة والتراث المكتوب خاصة، إذ أنّ

لتأمين حفظ التراث المكتوب، حيث يكون تقديم الطلب للمنظمة عبر عرض الملف كاملا ومفسرا بشكل واضح الأهداف والحاجيات والصعوبات والمدى الزمني (Delaunay, 2003, p10).

ومن هذا المنطلق تتأى أهمية بعث منظومة متكاملة من البحوث الموجهة، وشبكة مؤسسات تعمل على تجميع المعلومات والخبرات، إلى جانب بعث منابر تفكير وحوار تعرض وتناقش مختلف الانجازات والدعوة الدورية إلى إجتماعات للمتخصصين من أجل وضع قوائم بالمكتبات المعرضة للأخطار وحصر للكتب التي لن تكون خاضعة للمناولة، وفي نفس الوقت تكون معالجتها ضرورية. ويبدو أنّ تطوير الإمكانيات التقنية وتنمية القدرات هي الخطوة الأولى لتأمين سلامة الوثائق، وأنّ النظر في وضع استراتيجية "الحفظ الشبكي" لكامل المخزون المتوفر بالبلاد، من المسائل الضرورية لتأمين نسخة اضافية على الأقل إذا ما فقد الأصل، ومن هنا تتأى أهمية التفكير في التطبيقات التكنولوجية.

ولهذا أصبحت مسألة وضع مخطط وطني وجهوي للتعريف بالتراث المكتوب عبر جرده وفهرسته مع توحيد إجراءات العمل البيبليوغرافي ووضع شبكة جهوية ووطنية لتبادل المعلومة، ضرورة كي نتحدث عن نجاحنا في تثمين تراثنا المكتوب، إعتقادا على العالم الافتراضي، قصد توسيع مجال مناولته عبر نظام متماسك وموزع على شبكة مركزية قادرة على إدارة كميات هائلة

ولإدراك هذا الطموح، تقدمت الخبيرة Else Delaunay في تقريرها أثناء زيارتها المهنية لمركز التوثيق الوطني سنة 2003 وذلك في إطار برنامج اليونسكو الهادف لحفظ التراث الوثائقي العالمي والنظر في حالة الوثائق وتقييم ورشات التفسير والصيانة، بإقتراح حلول تمثلت في وضع برنامج شراكة مع دراسة تتمثل في تسهيل تمويل العمل المشترك، وذلك بتجميع الطاقات والموارد المالية وتوفير ورشات ومخابر، فثمن الحفظ مرتفع، لذا يجب تجميع القوى للنجاح، وهي الخطوة الأولى الهامة لسياسة وطنية للحفظ الوثائقي. وتكون الشراكة في مرحلة أولى تونسية، وذلك بأن يقع الإستثمار في مجال موحد بين مركز التوثيق الوطني ودار الكتب الوطنية والأرشيف الوطني التونسي وأن يضعوا برنامجا مدروسا يقدم التقديرات البشرية القادرة على العمل وتحديد النواقص من الوثائق بين المؤسسات، ومنها العمل على ترميمها قبل أفلمتها وترقيمها، مع تخصيص مكان للخرن وتقدير الميزانية واليد العاملة والتكوين والتجهيزات وتقدير الفترة الزمنية لتحديد العمل وعلى هذا البرنامج الأخذ بعين الإعتبار مناولة الوثائق.

وفي درجة ثانية أيضا يمكن مشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية بشكل عرضي ومركز الأرشيف -Outre-mer ب Aix-en-provence او الإتصال بمكتبات مغاربية وطنية لتوحيد العمل، ولهذا فإن دراسة الإمكانيات المادية والبشرية والوظائف لكل مؤسسة يبدو أمرا ملحا، وربما تكون مشاركة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ALECSO ذات فائدة

مكوناتها وتفاعلها مع بيئة متقلبة وعدائية في بعض الأحيان، لنترك في كل مرة أثرها وبصمتها على الأثر المكتوب، إضافة إلى ما هو في طور التهميش أو النسيان دون اعتبار ما ضاع منه واندثر.

لذلك يبدو أنّ التدخل الوقائي والتقني لأخصائي المعلومات عبر عمليات تحويل الأصل إلى شكل آخر، من الحلول الجذرية لحفظ الأصل ولتوفر نسخا أخرى للباحثين، لكنّ مازال ما يثير الجدل أنّ هذه الأوعية لا يمكن أن ترتقي إلى مستوى الكتاب الأصلي، لأنها لا تفيد الباحث إلا بالمادة العلمية والناحية الخطية وأسلوب المؤلف في التعبير عن آرائه. بالإضافة إلى إمكانية عمل "مونتاج"، وذلك بإزاحة أو إحلال بعض النصوص من مكانها الأصلي، الأمر الذي يستحيل تفعيله مع الأصل، لهذا فإنّ الوعاء الإلكتروني لا يعطي في تقدير البعض القيمة الأثرية التي يعطيها الكتاب الأصلي.

من المعلومات وتوفير حماية كافية للملكية الفكرية للمواد المرقمنة.

الخاتمة

سمحت لنا هذه الدراسة بالكشف عن بعض خصوصيات التراث التونسي المكتوب من مخزون دار الكتب الوطنية، بإعتباره حقلا لتناول تاريخ النصوص المكتوبة ومدخلا لدراسة التاريخ الثقافي ومجالا للتعرف على الكتاب النادر، وقد تبين لنا بوضوح أنّ مسألة التراث المكتوب تعتبر من المواضيع المركبة على مستوى تحديد المجال المعرفي الذي تنتمي إليه، بإعتباره مجال تقاطع لعديد التخصصات المعرفية حيث يبدو فيها علم التوثيق والمكتبات حلقة وسطى تصل بعضها إلى بعض.

كما أنّ التراث المكتوب يعتبر وحدة تاريخية كاملة، يحمل بين سطورهِ حياة أجيال سابقة، ممثلة في نوعية أوراقهِ وأحبارهِ وفنون تجليده وغيرها من الخصائص، لكنّها كلها سائرة إلى الفناء بعدة طرق، نتيجة

المراجع

- بن عاشور، عبد العزيز، (1976)، "لماذا إحياء التراث"، في التراث ودوره في البناء الحضاري المعاصر : دراسات ملتقى يحي بن عمر ، تونس، وزارة الشؤون الثقافية، (منشورات الحياة الثقافية).
- الجابري، محمد عابد، (1980)، نحن والتراث : قراءات معاصرة من تراثنا الفلسفي ، ط2، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- جراي، فتحي، (ماي 2012)، "التكوين والبحث في مجال التراث الثقافي بالجامعة التونسية : من الإستقلال إلى نهاية العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين"، في الحياة الثقافية، العدد 231.
- حجازي، محمود فهمي، (1995)، "سياسة صيانة الملكية الوطنية (دار الكتب) المصرية وحفظها، في صيانة وحفظ المخطوطات الإسلامية، ابراهيم شيوخ، أعمال المؤتمر الثالث لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 18-19 نوفمبر 1995، (سلسلة مؤتمرات الفرقان رقم 3)
- حنفي، حسن، (1980)، التراث والتجديد: موقفنا من التراث القديم، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر.
- شقارتس، فرنز، (1995)، "كيف تصان المخطوطات في صورتها الأصلية أم بإعادة تشكيلها ؟ أهمية تأسيس قاعدة معلوماتية عالمية"، في صيانة وحفظ المخطوطات الإسلامية، ابراهيم شيوخ، أعمال المؤتمر الثالث لمؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن 18-19 نوفمبر 1995، (سلسلة مؤتمرات الفرقان رقم 3)
- غالي، شكري، (1973)، التراث والثروة، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- فنطر، محمد، (1976)، "منزلة التراث في نهضتنا القومية"، في التراث ودوره في البناء الحضاري المعاصر : دراسات، ملتقى يحي بن عمر، تونس، وزارة الشؤون الثقافية، (منشورات الحياة الثقافية)
- الكسيبي، أحمد، (2001)، "إشكالية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية : إطار المكتبات الإلكترونية"، في المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي، أعمال المؤتمر العاشر للإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، منعقد في نابل من 8 إلى 12 أكتوبر 1999، تونس، المعهد الأعلى للتوثيق.
- Abid, Abdel Aziz, (1996), « Mémoire du monde : préserver notre patrimoine », in *Le patrimoine en mouvement : migration de l'écrit au fils des siècle : actes du colloque*, Roanne, coll. «mois du patrimoine écrit».

– Ben Cheikh, Abdelkader, (1986), *Communication et société : pouvoir lire, éducation et développement*, Tunis, publication du centre de la recherche en bibliothéconomie et sciences de l'information.

– Delaunay, Else, (2003), *La Conservation du fonds de périodiques et de journaux au centre de la documentation nationale de Tunis : mission de consultation*, Paris, BnF.

– Maignien, Yannick, (1996), « de l'imprimerie au numérique : la migration du document », in *Le patrimoine en mouvement : migration de l'écrit au fils des siècle : actes du colloque*, Roanne, coll. «mois du patrimoine écrit».

– Marcetteau-Paul , Agnès, (1995), « Objectifs et enjeux de la conservation », in *La Conservation : principes et réalités* , Jean Paul Oddos, Paris, ed. Cercle de la Librairie, coll. « Bibliothèques».

– Naudt, Colette, (1992), « La conservation préventive : une responsabilité bien partagé », in *La conservation préventive, Colloque sur la Conservation restauration des biens culturels*, Paris, organisé par l'ARAAFU, Association des restaurateurs d'art et d'archéologie de formation universitaire ; ICC ; ICCROM 8, 9 et 10 octobre 1992.

– Polaston, Lucieux, (2004), *Livres en feu : histoire de la destruction sans fin des bibliothèques*, Paris, Denoël, 2004

– Rautenberg, Michel, (2008), « Du patrimoine comme œuvre du patrimoine comme image », in *Stratégies Identitaire de conservation et de valorisation du patrimoine*, sous la dir. Jean Claude Nemery, Michel Rautenberg et Fabrice Thuriol, Paris ,L'Harmattan .

– Varry, Dominique, (1995), « La conservation : émergence d'une discipline », in *La conservation Principes et réalités*, sous la dir. De Jean Paul Oddos, Paris, Cercle de la Librairie, coll. « Bibliothèques ».

– Westeel, Isabelle, (2009), *Le patrimoine passe au numérique*, [en ligne], <http://bbf.enssib.fr/consulter/bbf-2009-01-0028-003> (consulté le 12/12/2012)